التوجهات الحديثة للتأمين الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT نموذجا-

Modern Trends of Agricultural Insurance in Algeria – A case study of The Algerian Company for Comprehensive Insurance (CAAT) as a model–

حسينة سلاوي [1] *

[1] جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)

h.sellaoui@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2023/05/16؛ **تاريخ القبول:** 2023/06/15؛ **تاريخ النشر:** 2024/01/27

ملخص: نهدف من خلال دراستنا إلى التعرف على أهم التوجهات الحديثة في الجزائر لتطوير التأمين الفلاحي، والتعرف على أهم الفاعلين القائمين والجدد الذين يسعون لتحقيق ذلك، وللوصول إلى ذلك اعتمدنا على المنهج الإستنتاجي بأداتيه الوصف والتحليل وذلك من خلال مسح لمجموعة من البيانات الرقمية التي تعكس تطور القطاع.

وتوصلنا إلى أن تنمية القطاع الفلاحي يستوجب ضرورة تطوير منتجات التأمين الفلاحي، مع إعادة النظر في وضع إستراتيجية تنمية على كافة الأصعدة؛ من خلال جعل نظام التأمين الفلاحي أكثر كفاءة وتكيفا مع خصوصيات القطاع؛ بزيادة عدد الفاعلين والمسوقين للمنتوج من جهة، وتنمية روح المنافسة والتعاون من جهة أخرى، في إطار نظام التأمين التعاوني بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، تأمين فلاحي، شركة جزائرية للتأمين الشامل CAAT، تأمينات المزروعات، تأمين على تربية الحيوانات.

تصنيفات JEL : O10، O13، G22

Abstract: Through our study, we aim to identify the most important modern trends in Algeria for the development of agricultural insurance, and to identify the most important existing and new actors who seek to achieve this.

We concluded that the development of the agricultural sector necessitates the development of agricultural insurance products, with a reconsideration of developing

a development strategy at all levels. By making the agricultural insurance system more efficient and adapted to the specifics of the sector; ; By increasing the number

* المؤلف المرسل.

of actors and marketers of the product on the one hand, , and developing the spirit of competition and cooperation on the other hand, within the framework of the cooperative insurance system between the public and private sectors.
Keywords: agricultural sector, agricultural insurance, Algerian comprehensive insurance company CAAT ,crops insurance, animal husbandry insurance.
Jel Classification Codes: **O10 ،O13 ،G22**

تمهيد :

يعد التأمين الفلاحي من بين أهم المنتجات التأمينية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية على وجه العموم، وتنمية القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، مما يستوجب على كل الفاعلين العمل على تضافر الجهود لتطوير هذا القطاع من خلال الإسهام في بناء وزرع الثقة في أوساط المستثمرين لتبني هذا المنتوج، ولضمان نجاح هذه العملية لابد من تهيئة أرضية تنافسية على أعلى مستوى؛ من خلال زيادة عدد المؤسسات المساهمة في بيع مثل هذا النوع من التأمينات، بالإضافة إلى مرافقة ذلك بوضع إصلاحات كبرى تشمل كل من القطاع الفلاحي وقطاع التأمينات على المستويين العام و الخاص.

ولعل الظروف التي تمر بها الجزائر في السنوات الأخيرة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يشكل أكبر دافع للاهتمام بتطوير هذين المجالين وذلك من خلال فتح آفاق جديدة تمكن من الوصول إلى تحقيق التنمية .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصوغ إشكاليتنا ممثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما الأهمية التي توليها الجزائر لمجال التأمين الفلاحي كأحد أهم الدعائم الأساسية لتطوير القطاع الفلاحي؟ وكيف ستساهم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT في إنجاح ذلك كأحد المسوقين الجدد لمنتجات التأمين الفلاحي؟

فرضيات الدراسة: وللوصول إلى ذلك صغنا الفرضية الرئيسية التالية:

إن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ستؤثر إيجابا على سوق التأمين الفلاحي في الجزائر من خلال تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين في سوق التأمين.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في الدور الفعال والمكانة البارزة التي يحتلها كلا من القطاع الفلاحي ونظام التأمين الفلاحي في خطط التنمية التي استحدثتها مختلف الدول، وكذا اعتبارهما عاملين هامين في تحقيق تنمية مستدامة ورفع المستوى الاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي.

هدف الدراسة: ونهدف من خلال دراستنا إلى معرفة أهم التطورات التي ستمس قطاع التأمين بغية تطوير القطاع الفلاحي.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الإستنتاجي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث اعتمدنا الوصف في الجانب النظري وقمنا بتحليل معطيات إحصائية تخص القطاع في الجانب التطبيقي.

ولإتمام الدراسة اعتمدنا التقسيم المحوري التالي:

- التأمين الفلاحي،
- تطور التأمين الفلاحي في الجزائر،
- التأمين الفلاحي في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT.

I– التأمين الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الخاصة بتطوير البلدان، إلا أنه ينطوي على الكثير من الأخطار المتعددة التي تهدد وتحول دون تحقيق أهدافه، ولذا استوجب على الهيئات المختصة استحداث آليات تحد من تلك الأخطار وتواجهها، ولعل أهمها التأمين الفلاحي.

I– 1 تعريف التامين الفلاحي:

لقد تعددت تعاريف التأمين الفلاحي وتنوعت نذكر منها:

التأمين الفلاحي هو:" وسيلة تهدف إلى التقليل من الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطر بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما أنه لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، والغابات والاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية". (عماري و عامر، 2014، صفحة 04).

التأمين الفلاحي هو:" أهم وسيلة لتقليل آثار هذه الأخطار السالبة لأن التأمين هو عملية تفتيت للأخطار بحيث يتحملها عدد غير قليل تلافيا لتحطيم القدرات وخروجها من دائرة الإنتاج". (سيد أحمد زين العابدين، 2004، الصفحات 11-12) .

التأمين الفلاحي هو: "يغطي الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية الناجمة عن الأخطار الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والأخطار الاجتماعية كالحريق و السرقة و السطو،

والأخطار الاقتصادية مثل أخطار تقلبات الأسعار للمحاصيل الزراعية". (سالم و عبد الكريم، 2012، صفحة 214)

ويعرف كذلك على أنه: " عقد يلتزم المؤمن من خلاله بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد لصالحه مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المؤمن منه و المذكور في عقد التأمين وذلك مقابل أقساط دورية يدفعها المؤمن له". (عز الدين، 2008، صفحة 94).

و خلاصة القول أن التأمين الفلاحي عقد يتم بموجبه تغطية الأخطار التي تلحق بمكونات القطاع الفلاحي المتمثلة في الجانب الزراعي و الجانب الرعوي (الحيواني) الخاص بالحيوانات، بما يضمن تحقيق مصلحة الطرفين في العقد من مؤمن ومؤمن له مقابل أقساط مالية حددت لهذا الغرض يدفعها المؤمن له.

I– 2 أهمية التأمين الفلاحي:

تتجلى أهمية التأمين الفلاحي في كونه يهدف إلى توطيد التعاون بين مجموعة من الأفراد لمواجهة الخطر، كما أنه يضمن لهم الأمان، إذ يمكن الفرد من تعويض الخسائر في حالة حدوث الخطر، كما أن التأمين يتيح فرصة هامة لتجميع رؤوس الأموال من خلال الأقساط المدفوعة و الاشتراكات، إذ يعد أحد الوسائل الهامة للادخار، أما على الساحة الدولية فإنه يشكل عاملا محفزا لتشجيع المعاملات بين الشعوب.

I– 3 فوائد التأمين الفلاحي:

ينطوي التأمين الفلاحي على العديد من الفوائد نذكر أهمها:

يعد التأمين الفلاحي عاملا مشجعا للإقبال على الاستثمار الفلاحي لما يتيحه من حماية ضد الأخطار الفلاحية، وزرع:

– الثقة والطمأنينة في أوساط الفلاحين، حيث يسهم في الحد من الخسائر التي تسببها هذه المخاطر؛

– المحافظة على الدخول و انتظامها عبر السنوات وبالتالي ضمان انتظام و استمرارية الإنتاج الزراعي للمجتمع؛ (أقناروس، 2019، صفحة 129).

– دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، و التي تسهم في دعم عملية التنمية الزراعية؛ (منهل، 2009، صفحة 05).

ويتيح التأمين فوائد مهمة أخرى نعددها فيما يلي، (حاوشين و حميدي، 2018، صفحة 09):

– الخروج من دائرة الإنتاج خاصة لدى صغار المزارعين الذين لا تمكنهم مقدرتهم المالية من تحمل الأخطار الكبيرة والمتوالية؛

– يساعد تأمين الدولة في توجيه زراعة محصولات معينة في مناطق يعينها وإتباع أساليب إنتاج زراعي حسب ما تقتضيه سياسات الدولة، كما أنه يعين الدولة في تطبيق و استقرار سياستها التصديرية؛

– يؤدي إلى الأمن الغذائي، الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.

II– تطور التأمين الفلاحي في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي سخرت الجهود لتبني نظام التامين الفلاحي والحرص على إنجاحه، و تتقاسم تحقيق الأهداف المرجوة منه مجموعة من المؤسسات الحكومية و الخاصة عن طريق إتاحة مجموعة من المنتجات وضعت لهذا الغرض سنتطرق إليها من خلال هذا المحور.

II – 1 الأخطار التي يغطيها التأمين الفلاحي:

يغطي التأمين الفلاحي في الجزائر مجموعة الأخطار المتنوعة و المتعددة التي تهدد القطاع الفلاحي نذكر أهمها حسب نوع الخطر:

– الأخطار الطبيعية: تتعلق هذه المخاطر بالتهديدات التي يشكلها عنصر الطبيعة وتغيراتها و التي تهدد الفلاحة بصفة عامة، كالجفاف، وعدم انتظام الأمطار، الرطوبة العالية، الآفات و الأمراض الزراعية، الفيضانات، ارتفاع درجات الحرارة، العواصف، الزوابع الرملية،الحرائق العشوائية، وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها (غردي، 2017، صفحة 140).

– الأخطار الاقتصادية: تتمثل الأخطار الاقتصادية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الفلاحي، تلك المتعلقة بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) أو أسعار عوامل الإنتاج وهذا ما يعرف بمخاطر السوق (Djebarra, 2009, p. 11) .

و هناك أخطار أخرى تتمثل فيما يلي:

– **الأخطار الاجتماعية:** وهي الأخطار التي يكون الإنسان هو المتسبب فيها مثل الحرائق، السرقة، الاختلاس وكذا التغيرات الاجتماعية (الرحاحلة و الهباهبة، 2009، صفحة 86).

– **الأخطار المؤسسية:** هي الأخطار المتعلقة بالسياسات و القوانين التي تخص الفلاحة، و كذا غياب السياسة الفلاحية الواضحة و الملتزم بها بما في ذلك الأنظمة و اللوائح التنفيذية.

II – 2 المؤسسات الفاعلة في سوق التأمين الفلاحي:

بناء على ما تم نشره من طرف المجلس الوطني للتأمينات CNA فهناك خمس مؤسسات مفتوحة في مجال التأمينات الفلاحية و المتمثلة في: CNMA، SAA، 2A، GAM و SALAMA.

– **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** يضم هذا الصندوق مجموعة من الصناديق الجهوية الفرعية التي يطلق عليها (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA)، وهو مؤسسة حكومية رائدة مجال التأمين الفلاحي وتعتبر مؤسسة غير ربحية، يقوم بضمان تغطية جميع أنواع الاخطار التي تهدد الفلاحة.

وحسب الإحصائيات الأخيرة فان القطاع يستحوذ على ثمانون (80%) بالمئة من الحصة السوقية لتغطية الأخطار الفلاحية (Fekar, 2019, p. 04).

– **المؤسسة الوطنية للتأمينات SAA:** تعد المؤسسة الوطنية للتأمينات SAA من بين المؤسسات التي توفر منتجات التأمين الفلاحي، بالتعاون مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في إطار التعاون بين قطاعي البنوك وشركات التأمين.

– **الجزائرية للتأمينات 2A:** منح لها اعتماد رقم 14/98 الصادر في 05 أوت 1998من اجل ممارسة جميع عمليات التأمين و إعادة التامين، و هي شركة ذات أسهم برأس مال خاص، و تمارس التأمين الفلاحي (بالي، 2016، صفحة 394).

– **الشركة العامة للتأمينات GAM:** شركة خاصة برأس مال خاص جزائري، أصبحت تابعة للمجموعة الأمريكية للاستثمار، وتمارس كذلك التأمين الفلاحي.

– SALAMA للتأمينات: تنفرد بخدمات التكافل و التعامل بالتأمينات الإسلامية من بين كل شركات التأمين في الجزائر، و هي شركة خاصة تابعة لمجموعة سلامة الدولية للتأمين و إعادة التأمين البحرينية.

ونخلص إلى أن المؤسسات التي تمارس نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر مقسمة إلى شركتين عامتين SAA و CNMA وثلاث شركات خاصة 2A، GAM، SALAMA، والتحقت مؤخرا بهم الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT والتي سنتطرق اليها في المحور الأخير.

II – 3 تطور سوق التأمين الفلاحي في الجزائر إحصائيا:

لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما بتطوير قطاع التأمين بكل فروعه، من خلال وضع خطط تسمح بذلك عبر سنوات عديدة وقد ترجم ذلك في معطيات رقمية تعكس تطور سوق التأمين والتي سنتطرق إلى تحليلها في هذا الجزء وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات.

– تطور رقم أعمال سوق التأمين الكلي بالجزائر: نوضح تطور رقم أعمال سوق التأمين الكلي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور رقم أعمال سوق التأمين بالجزائر (2017–2020)

En DA	2017	2018	2019	2020
Assurances de dommages	306773896203	319900664352	340526603640	313611424688
Assurances de personnes	33984952613	30754620683	36271202175	31457401115
Marché direct	**340758848816**	**350655285035**	**376797805815**	**345068825803**
Acceptations internationals	7796881366	10042786525	14139148203	19429659770
Total Marché	**348555730182**	**360698071560**	**390936954018**	**364498485573**

Source : (CNA, 2017-2020)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة أن سوق التأمين في الجزائر بكل أقسامه قد سجل في السنوات الأخيرة نموا متذبذبا من حيث رقم الأعمال بحيث سجل نموا متزايدا بين سنتي (2017 – 2018) وكذلك بين سنتي (2018 – 2019)، ولكنه سجل بالمقابل انخفاضا بين سنتي (2019 – 2020).

ويختلف رقم الأعمال المحقق على حسب كل قسم من أقسام التأمين فنلاحظ أن قسم تأمين الأخطار والممتلكات دائما في الصدارة، والحصة المتبقية وهي ضئيلة يساهم في تحقيقيها كل من قسم تأمين الأشخاص وقسم القبول الدولي.

ومن أجل صورة أكثر وضوحا نرفق الشكل الموالي الذي يبرز حجم تطور رقم أعمال سوق التأمين بكل أقسامه.

الشكل رقم (01): تطور رقم أعمال سوق التأمين بالجزائر (2017–2020)

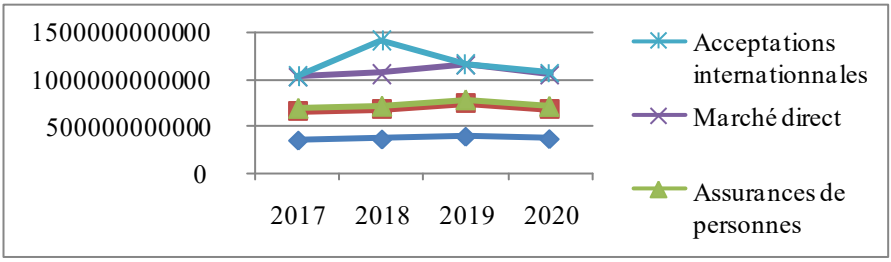

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

واستكمالا لما سبق وحسب الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بالسداسيين الأوليين من سنة 2021، فإن السوق الوطني للتأمينات بكل أقسامه قد سجل في السداسي الأول، إنتاجا قدره 43,5 مليار دينار، على غرار 40,4 مليار دينار المسجلة في السداسي الأول من سنة 2020، أي سجل ارتفاعا قدره 7,7 %.

أما فيما يخص القبول الدولي، فقد سجل ارتفاعا ايجابيا بالرغم من جائحة كورونا يقدر ب 191% أي أكثر من 2,7مليار دينار على غرار 951,9 مليون دينار مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2020.

أما السداسي الثاني من سنة 2021، فقد سجل السوق حوالي 75 مليار دينار مقارنة ب 71 مليار دينار في نفس السداسي من سنة 2020، ما يعني زيادة قدرها 5,7%.

وسجل قسم القبول الدولي زيادة طفيفة تقدر ب 4,1% مقارنة بسنة 2020 في نفس الفترة، منتقلا من 3,6 مليار دينار في 2020 إلى 3,8 مليار دينا في 2021.

ويوضح الجدول رقم 02 التركيبة النسبية لسوق التأمين في الجزائر وتطورها،

الجدول رقم (02): تطور رقم أعمال سوق التأمين بالجزائر من حيث الهيكل ونسب النمو (2017–2020)

En %	Structure du Marché				Evolution							
					2017		2018		2019		2020	
	2017	2018	2019	2020	En %	En valeur	En %	En valeur	En %	En valeur	En %	En valeur
Assurances de dommages	88,01	88,68	87,10	86,04	/	/	42,79	13126768149	6,45	20029281801	-7,90	-26318521465
Assurances de personnes	09,75	08,52	09,28	08,63	/	/	-9,50	-3230331930	17,94	5470039755	- 13,27	-4767259323
Marché direct	**97,76**	**97,20**	**96,38**	**94,67**	/	/	**2,90**	**9896436219**	**7,46**	**25499321556**	**- 8,42**	**-31085780788**
Acceptations internationals	02,24	02,80	03,62	05,33	/	/	28,80	2245905159	40,79	4096361676	37,42	5290511569
Total Marché	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	/	/	**3,48**	**12142341378**	**8,38**	**29595683232**	**- 6,76**	**-25795269219**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (01)

مما يمكننا من استنتاج بعض الملاحظات نوجزها فيما يلي:

- **قسم تأمين الأخطار والممتلكات:** يستحوذ على حصة الأسد من السوق التأميني خلال السنوات محل الدراسة، وتقدر بحوالي متوسط النسب: 87,48%؛

- **قسم تأمين الأشخاص:** تتراوح نسبته مابين: (7- 8)%؛

- **قسم القبول الدولي:** كان يحتل ما نسبته أكثر من 2% مابين سنتي (2017- 2018)، ليحتل ما نسبته أكثر من 3% في سنة 2019، ليسجل قفزته النوعية تزامنا مع الجائحة في سنة 2020 بسبب التدابير المطبقة، محتلا نسبة 5,33%، ليحتل ما نسبته 6,4% في السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة ب 2,4% لنفس السداسي من سنة 2020. لتكون حصته بنسبة 5,1% بالنسبة للسداسي الأول لكل من السنوات 2020 و2021.

أما فيما يخص الزيادة السنوية التي سجلها السوق التأميني فنلاحظ ما يلي:

– سجل كل من: قسم تأمين الأخطار والممتلكات وقسم القبول الدولي نسب نمو تقدر ب: 42,79%، 28,80% على التوالي، فيما سجل قسم تأمين الأشخاص انخفاضا قدر ب 9,59% ، ليسجل بذلك سوق التأمين زيادة قدرها 3,48% وهذا في سنة 2018، أما سنة 2019 سجل قسم تأمين الأخطار والممتلكات نسبة نمو تقدر ب 6,45% وهي نسبة أقل مقارنة بالسنة السابقة، فيما سجل قسم تأمين الأشخاص نموا معتبرا مقارنة بسنة 2018 وقدرت بحوالي 17,94%، وقسم القبول الدولي كعادته يسجل نسبة نمو ملحوظة قدرت ب 40,79%، ليسجل سوق التأمين نسبة نمو قدرها 08,38%.

أما سنة 2020، فإن سوق التأمين سجل خسائر كغيره من القطاعات الأخرى بسبب الجائحة، بحيث سجل كل من قسم تأمين الأشخاص انخفاضا قدره 13,27%، بينما سجل قسم تأمين الأخطار والممتلكات انخفاضا قدر ب 7,90%، ليسجل بذلك سوق التأمين انخفاضا قدره 6,76%، أما قسم القبول الدولي فقد سجل ارتفاعا ملحوظا بنسبة نمو قدرت ب: 37,42%.

والشكل الموالي يوضح النمو النسبي لسوق التأمين للسنوات محل الدراسة على التوالي:

الشكل رقم (02): النمو النسبي لسوق التأمين بالجزائر (2017–2018)

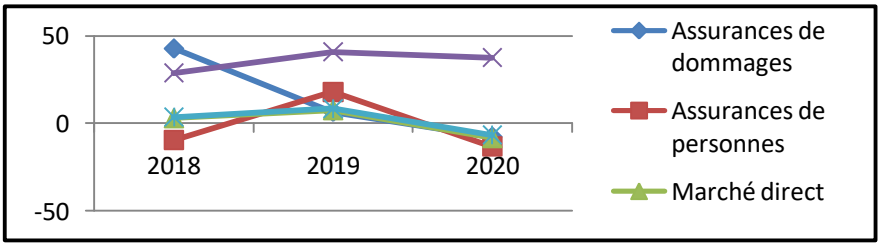

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

ونوضح من خلال الجدول الموالي تطور رقم أعمال تأمين الأخطار والممتلكات حسب الفروع.

الجدول رقم (03): تطور رقم أعمال تأمين الأخطار والممتلكات حسب الفروع (2017–2020)

Branche	2017	2018	2019	2020
Automobile	169609510469	177647293594	181434622706	164829972398
IRD	112716222334	117654643292	132110292296	125483164133
Transport	12720012826	12961787833	14209735289	12850106481
Risques agricoles	**6714294942**	**6260929955**	**6847660605**	**5440980845**
Credit	5013855632	5376009680	5924292744	5007200833
Total	**306773896203**	**319900664354**	**340526603640**	**313611424690**

Source : (CNA, 2017-2020)

يوضح الجدول رقم 03 تطور رقم أعمال أكبر قسم تأمين والمتعلق بتأمين الأخطار والممتلكات بكل فروعه ، بحيث شهد كل من فروع تأمين السيارات ، وتأمين النار وأخطار متعددة وتأمين النقل، زيادة في رقم الأعمال للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، على غرار سنة 2020، التي سجل فيها سوق التأمين انخفاضا ملحوظا بسبب جائحة كورونا وما فرضته من أوضاع خاصة، أدت إلى انخفاض رقم أعمال كل فروع قسم تأمين الأخطار والممتلكات، أما بالنسبة إلى فرعي التأمين الفلاحي والقروض فقد كانت مساهمته محتشمة بالنسبة للسنوات 2017، 2018، 2019 ولم يكن هذين الفرعين بمنأى عن الانخفاض الذي لحق بمنتجات التأمين في سنة 2020. وسنتناول هذا بشيء من التفصيل في التعليق على الأشكال الموالية.

والشكل الموالي يعطي الصورة الواضحة لمختلف هذه التطورات.

الشكل رقم (03): تطور رقم أعمال تأمين الأخطار والممتلكات حسب الفروع (2017–2020)

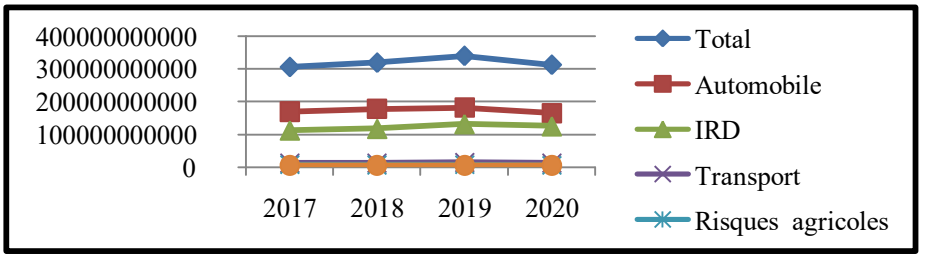

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

أما بالنسبة لتطور تأمين الأخطار والممتلكات من حيث الهيكل ونسب النمو فكانت كالآتي:

الجدول رقم (04): تطور تأمين الأخطار والممتلكات من حيث الهيكل ونسب النمو (2017–2020)

En %	Structure du Marché				Evolution							
					2017		2018		2019		2020	
	2017	2018	2019	2020	En %	En val	En %	En valeur	En %	En valeur	En %	En valeur
Automobile	55,29	55,53	53,28	52,56	/	/	04,74	8037783125	02,13	3787329112	-09,15	-16604650308
IRD	36,74	36,78	38,80	40,01	/	/	04,38	4938420958	12,29	14455649004	-05,02	-6627128163
Transport	04,15	04,05	04,17	04,10	/	/	01,90	241775007	09,63	1247947456	-09,57	-1359628808
Risques agricoles	**02,19**	**01,96**	**02,01**	**01,73**	/	/	**-06,75**	-453364987	**09,37**	586730650	**-20,54**	-1406679760
Credit	01,63	01,68	01,74	01,60	/	/	07,22	362154048	10,20	548283064	-15,48	-917091911
Total	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	/	/	**04,28**	**13126768151**	**06,45**	**20625939286**	**-07,90**	**-26915178950**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

إذا لاحظنا التركيبة النسبية لقسم الأخطار والممتلكات فنسجل ما يلي:

– يشغل فرع تأمين السيارات أكبر نسبة من قسم تأمين الأخطار والممتلكات بنسبة قدرها 55,29% في سنة 2017، ليعرف زيادة ضئيلة قدرت ب 55,53% سنة 2018، لتنخفض هذه النسبة إلى 53,28%، 52,56% للسنوات 2019، 2020 على التوالي، وكذلك مثله فرع تأمين النار وأخطار مختلفة فإنه يساهم بشكل لابأس به في رقم الأعمال بحيث يشغل ما نسبته 36,74% سنة 2017، ليحافظ تقريبا على نفس النسبة سنة 2018 وليعرف زيادة في حصته بمقدار 36,78% سنة 2019 و04,01 سنة 2020 بالرغم من الجائحة.

– قسم النقل كذلك يشغل ما نسبته 04,15% سنة 2017 لتنخفض إلى 04,05% سنة 2018، لتعاود الارتفاع سنة 2019 إلى 04,17%، ثم تعاود الانخفاض إلى 04,10% سنة 2020 ولكن تقريبا حافظ على نفس النسبة.

– أما فيما يخص فرع التأمين الفلاحي وهو مركز اهتمامنا فإن حصته تكاد لا تذكر من نسبة مساهمتة في رقم أعمال قسم تأمين الأضرار والممتلكات بحيث يشغل ما نسبته 2,19%، 01,96%، 2,01%، 01,73% للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 06,75% سنة 2018، ليسجلا ارتفاعا قدره 9,37% سنة 2019%، ويسجل نسبة الانخفاض الكبرى سنة 2020 بنسبة 20,54%.

– وتأمين القروض يشغل أقل نسبة، بحيث احتل قيمة 01,63%، 01,68%، 01,74%، 01,60% للسنوات 2017، 2018، 2019، 2020.

ونوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): نسب نمو فروع قسم تأمين الأخطار والممتلكات (2017–2020)

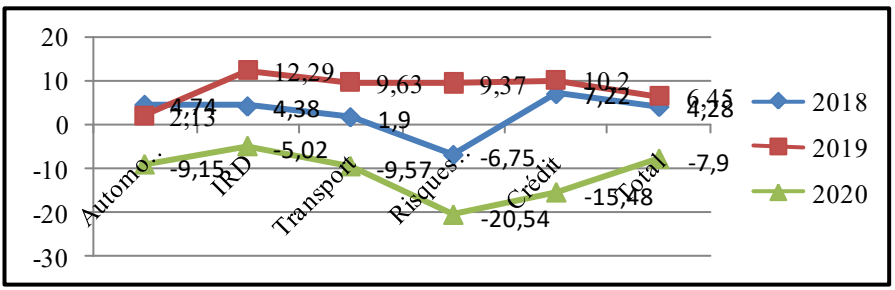

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

وخلاصة التحليل فيما يخص تطور التأمين الفلاحي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور حجم سوق التأمين الفلاحي (2017–2020)

	2017	2018	2019	2020
Total Marché	**348555730182**	**360698071560**	**390936954018**	**364498485573**
Assurances de dommages	306773896203	319900664354	340526603640	313611424690
Risques agricoles	6714294942	6260929955	6847660605	5440980845
A de D / T M	88,01	88,68	87,10	86,04
R A / A de D	02,19	01,96	02,01	01,73
R A/ T M	01,93	01,73	01,75	01,50

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجداول السابقة

ونرفق الشكل الموالي للتوضيح أكثر، بحيث تبقى نسبة مساهمة التأمين الفلاحي ضئيلة جدا تستوجب ضرورة إعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة لتطويره، وفي بعث آفاق جديدة تمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة.

الشكل رقم (05): تطور حجم سوق التأمين الفلاحي (2017–2020)

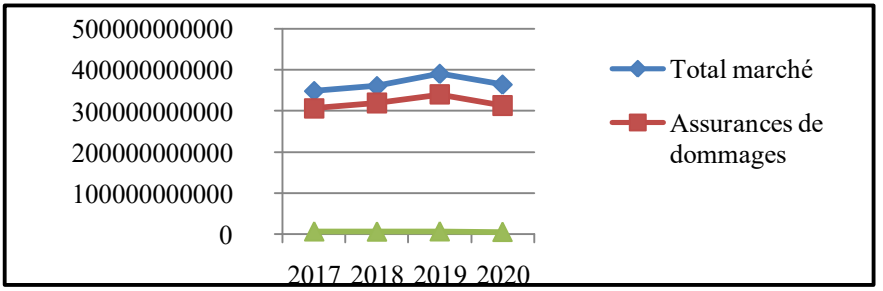

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (05)

III – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT:

تعد الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT ، من كبرى الشركات الحكومية الجزائرية الناشطة في مجال التأمين، بمختلف أقسامه وفروعه، والجديد في الأمر هو إتاحتها لمنتج التأمين الفلاحي ابتداءا من 01 جانفي 2018 (الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT)، من خلال مجموعة من الفروع سنعرضها في الجزء الموالي.

III – 1 فروع التأمين الفلاحي:

تتيح الشركة الوطنية للتأمين الشامل التأمين الفلاحي وفق ثلاثة فروع رئيسة وكل قسم يحتوي على مجموعة من التأمينات نوضحها فيما يلي:

تأمينات المزروعات: وتضم ما يلي (الشركة الوطنية للتأمين الشامل):

– **تأمين ضد البرد:** (الأشجار المثمرة، الكروم، زراعة الخضروات في الحقول، البقوليات وزراعة الحبوب،.....)؛

– **التأمين ضد حريق المحاصيل:** (الحبوب، البقول، العلف، القش المكدس، حريق الأكياس أو التغليف، طعون الجيران والغير،...)

ويمكن أن تكون المحاصيل المؤمنة في الموقع أو على قطعة الأرض في انتظار جمعها خلال فترة الضمان، وكذا مشكلة الحزم في حالة القش أو الأعلاف؛

– **تأمين متعدد الأخطار للبطاطا:** يؤمنها ضد كل من: (البرد، الجليد، الفيضانات، العاصفة، الرياح الجافة)، حريق البنايات والأخطار الملحقة، والمسؤولية المدنية (المستثمرة)؛

- **تأمين متعدد الأخطار لنخيل التمر:** تضمن كل الأضرار الملحقة بنخيل التمر المثمر وغير المثمر، وتشمل الضمان أيضا خسائر كمية المحصول العالق وتتعلق الأخطار ب الحريق، الانفجار، الصاعقة، العاصفة، الفيضان، المطر والبرد؛

- **تأمين متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية:** (الهياكل، التجهيزات والمعدات، الأشرطة البلاستيكية، الزجاج المشكل لها)، وتضمن كذلك فقدان الكمية التي تتعرض لها النباتات المزروعة في البيوت البلاستيكية المؤمن عليها والتي تنتج عن أخطار (الحريق، العاصفة، الفيضان، البرد، الجليد والثلج).

تأمين على تربية الحيوانات: ويضم ما يلي:

- **تأمين متعدد الأخطار للمواشي:** (البنايات ومحتواها، المواشي الحية) للأسباب التالية: (الحريق، الانفجار، العاصفة، الفيضانات، الزلازل، ، المسؤولية المدنية (المستثمرة)، خسائر المياه)، وتضمن تأمين المواشي من حيث (الأمراض، الحوادث، الموت الطبيعي، التسمم الغذائي، ذبح المواشي الذي يأمر به الطبيب البيطري أو المؤمن أو السلطات العمومية). بالإضافة إلى الأخطار التالية: (الحمل، الوضع، العمليات الجراحية، خصي الذكور، هلاك العجول الذين لم يولدوا، هلاك الماشية خلال إقامتهم في المعارض وخلال النقل)؛

- **تأمين متعدد الأخطار للدواجن:** الأخطار التي تلحق بالبنايات ومحتواها وكذا المواشي الحية (الدواجن) وبعتاد المستثمرة بسبب (الحريق، الانفجار، الصاعقة، الفيضانات، خسائر المياه، المسؤولية المدنية (المستثمرة)، وهلاك الدواجن، وتقدم ضمان قاعدي بهلاك الدواجن الناتج عن: (الأمراض، التسمم الغذائي، حوادث التربية كالهلاك بسبب البرد أو الاختناق الناتج عن ضرر كهربائي أو كسر آلة ما، وخطر ناتج عن موجة الحر.

III – 2 تطور رقم أعمال الشركة:

والجدول الموالي يوضح تطور رقم أعمال منتجات الأخطار والممتلكات للشركة الجزائرية للتأمين الشامل.

الجدول رقم (06): تطور رقم أعمال منتجات تأمين الأخطار والممتلكات لدى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT (2017–2019)

Branches	2017			2018			2019		
	Montant	Structure	Evolution	Montant	Structure	Evolution	Montant	Structure	Evolution
Automobile	7553422000	33	-4	7865183000	33	04	7834876000	32	0
IRD	14009685000	61	10	14665422000	61	05	14774183000	60	01
Transport	1497884000	6	-23	1591690000	06	06	1934784000	08	22
Risques agricoles	-	-	-	**3264000**	0	0	**11112000**	0	240
Credit	67449000	0	99,70	51000	0	-100	34164000	0	66888
Total	7553422000	100	02	**24125610000**	100	04	**24589110000**	100	02

Source : (CAAT, 2017-2019)

والشكل الموالي يوضح التطورات الخاصة بفروع قسم تأمين الأخطار والممتلكات.

الشكل رقم (06): تطور رقم أعمال منتجات تأمين الأخطار والممتلكات (2017–2019)

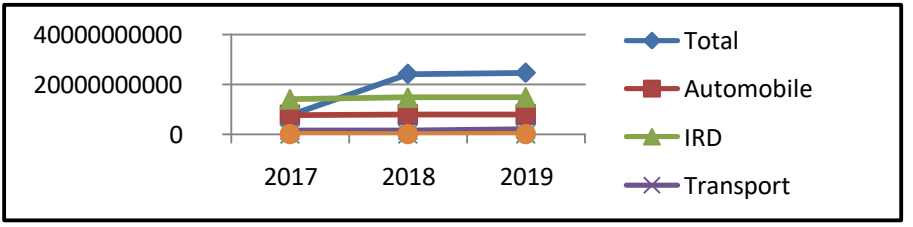

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

إن هيكلة المحفظة لدى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل على أساس الإنتاجية المحققة تكون مقسمة بين أهم ثلاثة فروع والمتمثلة في: فرع تأمين الحريق وأخطار أخرى، تأمين السيارات وتأمين النقل. بحيث يشكل:

- فرع تأمين الحريق وأخطار أخرى ما نسبته61% في سنة 2017، و 2018،و 60%سنة 2019؛
- فرع تأمين السيارات ما نسبته 33%سنة 2017، و 2018،و32%سنة 2019؛
- فرع تأمين النقل ما نسبته 6% سنتي 2017 و 2018، و 08% سنة 2019.
- التأمين الفلاحي سجل في أول انطلاقته ما قيمته 3264000 ألف دينار سنة 2018، و 11112000 ألف دينار سنة 2019.
- تأمين القروض سجل ما قيمته 67449000 سنة 2017، و 51000 سنة 2018، و 34164000 سنة 2019.

والشكل الموالي يوضح التركيبة النسبية للمحفظة.

الشكل رقم (07): التركيبة النسبية لمحفظة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT (2017–2019)

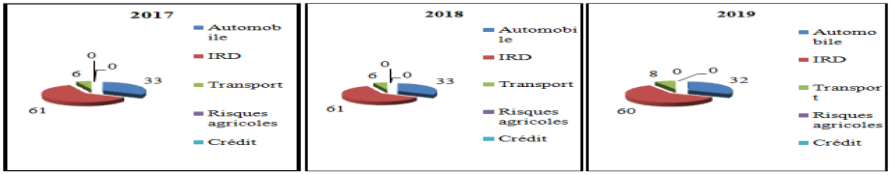

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (06)

IV. النتائج ومناقشتها:

استنادا إلى إطلاعنا حول الموضوع وبناءا على ما تم عرضه من معطيات ومن خلال تحليلها ومناقشتها توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– تعد الجزائر من بين الدول التي وضعت الاستراتيجيات وبنت الأهداف لتطوير التأمين الفلاحي بهدف دعم القطاع الفلاحي منذ سنوات، لكن بالرغم من ذلك مازال لم يرق إلى المستوى المطلوب وهو بعيد عن المنافسة العالمية وحتى الإفريقية والعربية في هذا المجال؛

– تتقاسم تحقيق الأهداف التأمينية مجموعة من المؤسسات الحكومية والخاصة تنشط في بيئة تنافسية دون المستوى المطلوب؛ بسبب هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية؛

– سيطرة قسم تأمين الأخطار والممتلكات على سوق التأمين سنة بعد سنة وعلى وجه الخصوص فرع تأمين السيارات بسبب ارتفاع أقساطه وإجباريته هذا ظاهرا ولكن بسبب ارتفاع حجم تعويضاته السنوية نتيجة حوادث المرور فانه يسجل في أغلب الأحيان نتيجة سلبية، ولكن الفرع الذي نتيجته إيجابية ويحقق أرباحا فعلية فهو فرع تأمين الأخطار الصناعية تحت بند تأمين خطر الحريق وأخطار أخرى بسبب ارتفاع أقساطه وضعف تعويضاته وكذا تقاسمها مع مؤسسات إعادة التأمين؛

– التأثير السلبي لجائحة كورونا على مختلف أقسام التأمين بسبب إجراءات الحجر الصحي وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، بينما سجل قسم إعادة التأمين القفزة النوعية بسبب ارتفاع درجة الخطر مما دفع مؤسسات التأمين إلى اعتماد أكبر على التأمين الدولي في إطار إعادة التأمين بسبب التخوف من آثار الجائحة؛

– التأمين على الأشخاص كانت حصته ضعيفة لكنه عرف تحسنا ملحوظا بسبب الفصل بين التأمين على الأخطار والتأمين على الأشخاص وظهور شركات خاصة بهذا النوع، وكذا إجباريته

بطريقة غير مباشرة بسبب التأمين المشروط عند الحصول على قرض بنكي، وكذا التأمين في حالة السفر؛

– زيادة تأمين القروض مرتبط بسياسة الدولة بمنحها للقروض؛

– إن التأمين الفلاحي لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، بسبب:

- ✓ غياب الثقافة التأمينية عند المستثمر وخاصة ثقافة الخطر؛
- ✓ عدم ديناميكية النظام القانوني والتشريعي؛
- ✓ إجبارية التأمين في الفروع الأخرى؛
- ✓ ارتفاع الأقساط التأمينية وضعف العملية التعويضية مقارنة بتدهور القدرة الشرائية وغياب نظام محاسبي على مستوى المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ التغيرات المناخية السنوية التي تهدد القطاع الفلاحي في الجزائر وتعرضه لخسائر كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة مما يرفع من تكلفته؛
- ✓ ضعف نظام المعلومات وعدم وجود تنسيق يحول دون تحقيق هدف الحد من الأخطار؛

– من خلال المعطيات الرقمية حول التامين الفلاحي على مستوى CAAT، قد لا نجد ما نقوله حول التطور السنوي لهذا المنتج كونها جديدة في هذا المجال و تزامن ذلك مع الجائحة، والذي أثر سلبا على قطاع التامين، ولكن بالنظر إلى ما حققته هذه الشركة وما تستحوذ عليه في سوق التامين باعتبارها من اكبر المتعاملين، فقد سجلت أرباحا صافية قدرها 2,8 مليار دينار عام 2020 مسجلة اكبر رقم أعمال، وكذا شعبيتها في أوساط المتعاملين يؤهلها في أن ترفع من إنتاج فرع التامين الفلاحي كأحد أهم آفاقها وكمتعامل قوي يمكن أن يرفع من حجم المنافسة في هذا المجال، خاصة مع الإصلاحات التنموية التي تعتمدها الحكومة لتطوير القطاع الفلاحي من خلال جلب المستثمرين الحاليين والجدد، وهذا تماشيا مع إستراتيجيات الشركة الجزائرية للتأمين الشامل المنفذة، والتي تتمثل محاورها الرئيسية في: تحسين نوعية الخدمة، الابتكار التقني التجاري،توسيع نطاق شبكة التوزيع والمزيد من التحويل الرقمي، من خلال تعبئة الموظفين ومساهمة الشريك الاجتماعي و المبادئ التوجيهية للأجهزة الاجتماعية.

V– الخلاصة

بناءا على ما تم تناوله، فيشهد للجزائر جهودها الرامية لتطوير قطاع التأمين الفلاحي بغية دعم القطاع الفلاحي ولو أن الجائحة والظروف التي مرت بها الجزائر مؤخرا حالت دون ذلك، إلا أن برنامج العمل الحكومي مؤخرا أكد نواياه الحسنة في النهوض بالقطاعات الحساسة وأهمها القطاع الفلاحي مما سيضمن تطوير قطاع التأمين الفلاحي بصفته من أهم الدعائم لتطوير القطاع.

ونجيب على الفرضية المصاغة والمتمثلة في:

إن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ستؤثر إيجابا على سوق التأمين الفلاحي في الجزائر من خلال تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين في سوق التأمين.

لا نستطيع نفي أو إثبات هذه الفرضية في الوقت الحالي للأسباب التالية:

- كون التأمين الفلاحي يعاني نفس المشاكل بالنسبة لكل المنتجين في السوق التأميني؛
- حداثة المنتج بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل،
- تزامن طرحها لهذا المنتوج مع تعرض العالم لجائحة كورونا؛

ولكن على حسب السيرة الذاتية لعمل هذه الشركة والإستراتيجية التي تحاول العمل عليها والتي تم ذكرها سابقا، وكذا شعبيتها في أوساط المتعاملين سيؤهلها مستقبلا لأن تكون أحد أهم منتجي التأمين الفلاحي في الجزائر.

وبناءا على ما سبق وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص لإتاحة التأمين الفلاحي بهدف زيادة المنافسة؛
- إعادة صياغة النظام التشريعي والقانوني بما يتماشى وخصوصية القطاع الفلاحي؛
- إعادة النظر في السياسات التسويقية المنتهجة لبيع منتوج التأمين الفلاحي، واستحداث طرق تسويقية كفؤة تمكن من جذب المستثمرين من جهة ورفع الثقافة التأمينية من جهة أخرى، من خلال تكوين إطارات للقيام بالعملية التسويقية، مع مراعاة توفير نظام معلومات قادر على ضمان تنسيق العمل بين جميع الفاعلين؛
- استحداث فروع لمنتجات تأمينية فلاحية تتماشى وعادات وقيم الفلاح الجزائري من خلال تبني صيغ تأمينية إسلامية، كإقامة شراكة بين المستثمر والشركة التأمينية مما يضمن تقاسم الخطر فعليا وبنفس النسبة وهذا يتحقق في ظل وجود بورصة؛

– العمل على تبني نشاط التأمين الإسلامي التعاوني (التكافلي)؛

– إقامة صندوق مشترك يضم مساهمات سنوية بنسب مساهمة محددة مسبقا من أرباح المؤسسات الفاعلة في السوق التأميني، يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص، يحرص على استثمارها هيئة منتخبة تدير الصندوق وتوجه عوائده إلى تطوير القطاعات التنموية وتختلف نسبة التمويل حسب الأهمية المعتمدة في الخطط التنموية السنوية للإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة، فمثلا في السنوات الأخيرة تعول الجزائر على تطوير كل من القطاع الفلاحي والقطاع السياحي فتوزع النسبة الأكبر على هذين القطاعين والنسبة المتبقية توجه للقطاعات الأخرى وبالموازاة مع ذلك تحصل شركات التأمين على نسبة من العوائد؛

– تفعيل نظام التأمين عن بعد وباستعمال التقنية المتاحة، خاصة مع تشجيع الدولة للمقاولاتية وإعطاء الفرصة للشباب لبدء مشاريعهم في إطار منح القروض المصغرة؛

– يفترض بالشركة الجزائرية للتأمين الشامل عدم تضييع هذه الفرصة الحقيقية في النهوض بكل من نظام التأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي تماشيا مع الإصلاحات التنموية التي عولت عليها الجزائر، والعمل على جذب أكبر عدد من المستثمرين وتوجيههم، وذلك لمرافقة زبائنها بإضافتهم إلى المحفظة من أجل تغطية استثماراتهم الفلاحية، وكذا إمكانية رصد القوة التأمينية المتواجدة عبر كامل التراب الوطني و المشاركة في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الذي سيساهم بقوة في رفع الإيرادات العامة ويكون بديل اقتصادي بعد التذبذب الذي عرفته العائدات البترولية.

آفاق الدراسة: نعرض مجموعة من العناوين التي حسب رأينا ستكون أحد العوامل المهمة التي ستساهم في تطوير نظام التأمين الفلاحي وهي:

– دور البورصة في تفعيل التأمين الفلاحي في الجزائر؛

– أهمية التسويق في تنشيط التأمين الفلاحي؛

– دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير قطاع التأمين الفلاحي.

VI. المراجع:

1. CNA, C. N. (2017- 2020). Alger: Conseil National des Assurance (CNA)
2. Djebarra, D. (2009). Gyide de gestion techniques des assurances agricole. alger: soceité national d'assurances "SAA".
3. Fekar, N. (2019, juin-juillet 29-04). Risques Agricoles (formation sur l'assurance des risques agricoles). Zeralda, centre de formation, alger.

4. ابتسام حاوشين، و نعيمة حميدي. (30- 06, 2018). واقع التأمين الفلاحي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 09 (02)، صفحة 09.
5. الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT. (2017- 2019). Alger: الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT.
6. زهير عماري، و أسامة عامر. (04 جوان, 2014). تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2021، من http://www.world bank.com
7. فلاح عز الدين. (2008). التأمين مبادئه وأنواعه. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
8. محمد سالم، و فائزة عبد الكريم. (2012). أثر إستراتيجية التسويق الإلكتروني في نشاط التأمين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (19)، صفحة 214.
9. محمد عبد الكريم منهل. (2009). دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2021، من https://www.iraqiscas.com
10. محمد علي الرحاحلة، و رامي غازي الهباهبة. (2009). خدمات التأمين الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية في الأردن. ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي (صفحة 86). مصر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
11. محمد غردي. (2017). التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك CRMA. مجلة الإبداع ، 07 (08)، صفحة 140.
12. محمد لمين أقناروس. (فيفري, 2019). التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره والحلول المقترحة. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (05)، صفحة 129.
13. مصعب بالي. (ديسمبر, 2016). تطور قطاع التأمين في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية (11)، صفحة 349.
14. نوال سيد أحمد زين العابدين. (2004). دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات شركة شيكان للتأمين (أطروحة دكتوراه). كلية الزراعة، الخرطوم: جامعة الخرطوم.